الاستثمار السياحي .. نافذة مؤصدة تجاه تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني

□ بغداد / علي الكاتب

منتجع سياحي متميز

يعد القطاع السياحي رافداً مهماً وحيوياً للاقتصاد الوطني، حيث يشكل مصدر تمويل عال للموازنة العامة للدولة فيما اذا استغل استغلالا في الاستثمار والتأهيل.
(المدى الاقتصادي) تسبر أغوار الاستثمار السياحي وتناقش معوقاته واسباب انحساره عبر التحقيق التالي:

تنويع مصادر الاقتصاد الوطني

يقول الدكتور شاكر الشمري استاذ الاقتصاد المقارن في جامعة بابل ان الاهمية اصبحت متزايدة من قبل جميع دول العالم بالسياحة والاستثمار في هذا القطاع،الا ان بلدنا لا يواكب تلك البلدان في هذا المجال بما فيها دول الجوار غير النفطية والتي لا توجد فيها امكانيات صناعية وزراعية وتجارية كبيرة تسهم في اقتصادياتها،الأمر الذي جعلها تتجه نحو تطوير منشأتها السياحية لتشكل معظم الإسهامات في اقتصادياتها الوطنية ومواردها المالية.
ويضيف: هذا ما يجعلنا نشخص الحالة بنحو جيد لما يمثله الاستثمار السياحي من خطوة باتجاه تنويع موارد الاقتصاد العراقي،وكذلك إيجاد مناخ اقتصادي متجدد ومتحرر في ذات الوقت من أحادية الموارد المالية والاقتصادية والاعتماد على القطاع النفطي،والسير باتجاه تنويع مصادر الدخل الوطني بما يخدم خطط التنمية الاقتصادية،لاسيما مع توفر بعض الشروط الجاذبة للمستثمرين للاستثمار في قطاع السياحة كالاستقرار الأمني واستقرار العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية،فضلا عن وجود الكثير من المواقع الاثارية والتاريخية والدينية والسياحية التي تمثل عوامل جاذبة للاستثمار السياحي وانجاحه في البلاد.
ويتابع: وفي ذات الوقت على الجهات الحكومية في الدولة،خاصة ان للحكومة الحالية وزارة وهيئتين تعنى بالسياحة والآثار،الى جانب الدوائر الساندة الاخرى القيام بمسؤولياتها بصدد الموضوع من عرض الفرص الاستثمارية الموجودة حاليا في قطاع السياحة امام الشركات الاستثمارية والمستثمرين،واعداد الجدوى الاقتصادية للمرافق السياحية المنتشرة في عموم مناطق العراق ضمن آليات ومنهج اقتصاد السوق المعتمد حاليا في البلاد.

تفعيل دور القطاع الخاص

الخبير الاقتصادي محمد حبيب يقول ان الحديث عن هذا الموضوع يستوقفنا عند عدة محطات ينبغي التأمل فيها جيدا من اجل تحقيق النجاحات المطلوبة، اذ مادام الحديث عن الاستثمار في السياحة علينا ان لا نغفل اهمية تمكين القطاع الخاص للقيام بدوره المطلوب في هذا الاتجاه،من خلال بلورة واعداد استراتيجية لتنميته وتنشيط فعالياته في هذا المجال،على وفق نظام المنافسة الحرة ضمن اليات اقتصاديات السوق، وتوليد فكرة ان الاستثمار في القطاع السياحي له مردودات مالية وربحية اكبر من بقية القطاعات الاخرى.
ويضيف وهو الأمر الذي يحتم فتح الباب على مصراعيه امام الاستثمار في هذا القطاع وتأسيس بنى تحتية تسهم في در الارباح الكبيرة منه في المستقبل، خاصة مع وجود المواقع الاثرية والمزارات الدينية المختلفة لجميع الاديان والطوائف، وما يدعم ذلك من توفير طرق النقل الجيدة والعمل باحدث التقنيات الحديثة مع توفير المنشآت والفنادق السياحية الحديثة والمطارات والمجمعات التجارية والمدن السياحية المتكاملة وشبكات الطرق الحديثة،وجميع المتطلبات الاخرى التي تمثل عوامل لجذب المستثمرين والسياح في ان واحد.
ويتابع: كما من المهم الانفتاح على العالم الخارجي ومواكبة التطور في بلدان العالم في مجال السياحة والتعاطي العلمي مع الهيئات والأكاديميات العلمية لتبادل الخبرات والدراسات بغية الاستفادة الكاملة من تجاربها وخططها المستقبلية لتطوير واقع القطاع السياحي بجميع انواعه من السياحة الدينية الى السياحة الاثارية في العراق.

التعاون بين القطاع العام والخاص

الدكتورة هيام التميمي التدريسية في جامعة النهرين تقول ان موضوع الاستثمار في قطاع السياحة يتطلب من جملة متطلباته وجود ارضية مشتركة للتعاون والتنسيق بين القطاعات الاقتصادية العام او الحكومي والقطاع الخاص لايجاد بيئة مناسبة للاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تطوير البنى التحتية للمرافق السياحية،بالشكل الذي يضمن تحقيق الاستغلال الأمثل لتلك المرافق والنهوض بواقع السياحة في العراق.
وتضيف: أن الإعفاء الضريبي للقطاع السياحة يحظى باهتمام المتخصصين بهذا القطاع على المستوى المنظور،من اجل الاسراع في تحقيق وتائر التنمية الاقتصادية وتوفير المناخ الملائم للاستثمار،والمتحقق من خلال منح الاعفاءات للقطاع السياحي بهدف دعم الصادرات الخدمية للدولة،لان السياحة تقوم بجذب السياح من الخارج من اجل الترفيه والتسوق والزيارة الدينية،مما يحتم زيادة منتجنا السياحي والخدمي وبالتالي زيادة موارد الدولة المالية.
وتتابع: ان تفعيل قوانين الاستثمار في مجال السياحة من جملة ما يهدف اليه هو الاسهام في عملية التنمية وتشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي وتنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل للعراقيين مع زيادة الصادرات المحلية التي تعاني من المنافسة داخل الاسواق المحلية وفتح منافذ لها جديدة لاتكون نظيرتها المستوردة قادرة في منافستها.
كما ان الاستثمار الاجنبي يعد احد اهم العناصر المستخدمة للتنمية الاقتصادية في الدول الاقل تطورا في العالم،وهو الامر الذي جعل الكثير من تلك البلدان تعطي القطاع السياحي والاستثمار الاهمية الاولى في سلم اهتماماتها،وتجعل تمويل السياحة موضوعا ضمن امنها القومي مما يحتم توفيره بنحو لا يقبل التأجيل او المساومة وطرح حلول بديلة.

فضاءات

■ إيمان محسن جاسم

هاجس السكن

السكن هو الهاجس الثاني للمواطن بعد الأمن بالتأكيد،والشروع بعمليات بناء المساكن يمثل قمة ما يمكن أن تصل إليه التنمية في أي بلد من بلدان العالم، لأن هنالك مثلثا مهما جداً يجب أن يتوفر في أي بلد من بلدان العالم لكي نصدر حكماً بأن هنالك تقدما، وهذا المثلث يتمثل بالأمن والديمقراطية والتنمية.
والتنمية في أبسط صورها التي يدركها المواطن البسيط تتمثل بعمليات البناء خاصة الوحدات السكنية سواء من قبل الشركات أو المواطنين، حيث يعتبر الكثير من مراقبي الوضع الاقتصادي بأن هذا يمثل الباب الواسع للتنمية والقضاء على البطالة من جهة اقتصادية ، ومن جهة اجتماعية فإنه يمنح العائلة العراقية حالة من الاستقرار والشعور بالأمان الاجتماعي في حال امتلاكها وحدة سكنية مستقلة.
وبالتأكيد فإن إطلاق قروض بناء المساكن سواء للموظفين أو المواطنين من غير الموظفين سيوفر فرصا عديدة للعمل لمختلف القطاعات والشرائح الاجتماعية في البلد وفي مقدمتهم عُمال البناء، النجار، الحداد، وحتى قطاع النقل والمواصلات، وسينعكس ذلك على قطاعات أخرى ربما تغيب عن أذهان المتابعين.
وأجد أن الحكومة متخوفة من منح قروض البناء خاصة سلفة المئة راتب لقطاعين من أوسع القطاعات في المجتمع العراقي وهما موظفو التربية والصحة، وفي أكثر من مناسبة عندما تطرح هذه الأفكار التي تخص وزارة التربية والصحة يكون الجواب بأن هؤلاء عددهم كبير جداً وإمكانية منحهم قروضا تكاد تكون صعبة.
ولكن هذا العدد الكبير يعني فيما يعنيه بأنهم الشريحة المهمة أو ما يمكن تسميته في علم الاجتماع بالطبقة الوسطى التي تكون محور الحراك الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد من البلدان، ومن خلالهم تتحرك كل الأشياء وتتطور أو تندثر، فالطبقة الوسطى هم أولئك الذين يتم استهدافهم إيجابياً وتطوير مواردهم تدريجياً بغية الوصول من خلالهم لتنمية حقيقية ترتقي بالبلد نحو الأحسن.
ولا أكتم عليكم بأن قطاعي التربية والصحة لديهم مخاوف من أن تكون سلفة المئة راتب مجرد حلم يظل يراودهم دون أن يجدوه متحققاً في ظل غياب الاهتمام بهم في هذا الجانب بسبب أعدادهم الكبيرة كما يقولون.
وبالتأكد فإن هنالك أكثر من معالجة يمكن اللجوء إليها خاصة إذا ما وضعت ضوابط إنسانية وليست روتينية تقليدية في منح قروض بناء وحدة سكنية كأن يتم إعطاء أولوية منح هذه القروض لصغار الموظفين صعوداً حتى يتم شمول أكبر عدد ممكن منهم بالاعتماد على سلم الدرجات الوظيفية، بعيداً عن الضوابط التقليدية التي سارت عليها دوائر الدولة في السابق وما زالت تسير عليها بما يحرم صغار الموظفين من جمع النقاط الكافية التي تؤهلهم لمنافسة أصحاب الرواتب الأكثر، خاصة وإن هؤلاء أي أصحاب الرواتب الأعلى تمكنوا في السنوات الماضية من بناء أو شراء وحدة سكنية.

مصطلحات اقتصادية

إعداد / المدى الاقتصادي

احتكار

الاحتكار في الاقتصاد هو الحالة التي يكون السوق فيها عبارة عن شركة واحدة فقط تؤمن منتج أو خدمة إلى جميع المستهلكين. بمعنى آخر، هذه الشركة تكون مسيطرة على كامل السوق ولهذا تسمى الشركة حينها بالمحتكرة. إذن السوق يسمى مُحتكر، الشركة مُحتكرة والحالة احتكار. في هذه الحالة، تستطيع الشركة أن تَفرض الأسعار كيفما تشاء لأنه لا توجد شركات أخرى لمنافستها في هذا السوق. كل الشركات تسعى للوصول إلى هذه المرحلة لكي تتحكم بالمنتج وبسعره وبالتالي كي تزيد من أرباحها. تتشعّب من الاحتكار حالات كثيرة، قد يوجد في السوق مثلاً شركات أخرى منافسة على نفس المنتج و/أو الخدمة ولكن عندما تكون هذه المنافسة هامشية مع الشركة المسيطرة على السوق، تُسمى الحال بالاحتكار شبه الكامل عندما يسيطر على السوق عدد قليل من الشركات تُسمى حينها هذه الحالة باحتكار القِلّة. الاحتكار لغة من الحكرة وهو السيطرة اصطلاحا هو حبس الطعام أو كل ما يضر الناس أو يعسر عليهم وقت الحاجة الماسة أين تكون قليلة أو نادرة حتى يرتفع ثمنه فيعرضه للبيع.

احتكار فردي

هو صيغة من صيغ السوق الذي يوجد فيه مستقبل واحد (الشركة الوسيطة في التجارة) والعديد من موردين الإنتاج والخدمات. المحتكرون الفرديون عادة هم شركات البلد الذين يشترون النفط الخام والغاز الطبيعي والخدمات الصحية. وهذه الشركة لديها إمكانية للشراء في وقت المفاوضات مع الموردين.

احتكار ثنائي

هو نوع من احتكار القلة، يكون فيه منتجان اثنان فقط يتحكمون في السوق، ومن أشهر الأمثلة على ذلك شركتا كوكاكولا وبيبسي في سوق المشروبات الغازية.

احتكار القلة

احتكار القلّة (بالإنجليزية: oligopoly) وهي مشتقة من الجذر اليوناني الذي يعني (بائعون قليلون). هو أحد أشكال احتكار السوق، وهو حالة يكون السوق محكوما فيها من قبل عدد قليل من الموفرين للبضاعة. بسبب وجود عدد قليل من المشاركين في مثل هذا الشكل من السوق، فإن كل محتكر قلّة يكون واعيا ومتيقظا لتحركات المنافسين. والأسواق الخاضعة لهذا الشكل من الاحتكار تتميز بالتأثر المتبادل. أي قرار يتخذه أحد اطراف الاحتكار يؤثر على البقية والعكس صحيح. التخطيط بعيد المدى (الإستراتيجي) لمحتكري القلّة يأخذ دوما بعين الاعتبار ردود فعل المشاركين الآخرين في السوق.

حجم التداول اليومي للبورصة يستقر عند حاجز المليار دينار

□ بغداد / المدى الاقتصادي

بلغ حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية مليار دينار عراقي يومياً.
وقال رئيس هيئة الاوراق المالية عبد الرزاق السعدي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن " حجم تداول البورصة بلغ مليار دينار عراقي يوميا بعد ان كان في الشهر الماضي ٨٢مليون دينار يوميا الامر الذي يدلل على تطور مستوى استقطاب رؤوس الأموال الاستثمارية ".
وأضاف أن " القطاع المصرفي لا يزال يتصدر مجموعة التعاملات للسوق مبيناً ان هنالك خطة لتطوير الاسواق عالمياً وتوسيع منافذ الاتصالات مع المحافظات العراقية الاخرى.
وأشار إلى أن " الحكومة خصصت موازنة هيئة الاوراق المالية لعام ٢٠١٢ بواقع ٣ مليارات دينار.
وأعلن رئيس هيئة الاوراق المالية،عن انتهاء العمل بمستلزمات افتتاح سوق العراق للاوراق المالية في إقليم كردستان و محافظة البصرة. وقالت هيئة الاوراق المالية، إن العراق تقدم على دول المنطقة بحجم التداول المالي بنسبة ٧٠٪. واتفقت الحكومة مؤخرا مع بنك (H.H.P.T) والذي ينتشر في عموم بلدان العالم لتطوير سوق العراق لوراق المالية.
وبدأت هيئة العراق للاوراق المالية تحضيراتها الاولية للحصول على عضوية السوق العالمي للاوراق المالية، كما أعلنت عن البدء بالإيداع الالكتروني للشركات الاستثمارية الأجنبية والمحلية بدلاً من الايداع الورقي. وكانت البورصة قد بدأت نشاطها في ٢٠٠٤، وتحولت من التداول اليدوي إلى استخدام شاشات التعامل الالكترونية في ٢٠٠٩ وتفتح للتداول ساعتين يوميا كل خمسة أيام في الاسبوع.
وقطاع البنوك هو الأكبر في البورصة التي تتضمن أيضا أسهم شركات صناعية وشركات تأمين وفنادق وشركات زراعية.

تعديل بيانات البورصة... (أرشيف)

بورصة الاسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٧٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٨٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٤٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٨٥٠,٠٠٠
شيش ٣/٤ انج	١ طن	٩٥٠,٠٠٠
بورك	١ طن	٨٥,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٢٥٠	خيار	٧٥٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطم	١٠٠٠
ليمون عراقي	٢٠٠٠	فلفل	١٠٠٠
ليمون مستورد	١٥٠٠	باذنجان	٧٥٠
تفاح اصفر	٧٥٠	شجر	٧٥٠
تفاح احمر	١٠٠٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح اخضر	٢٠٠٠	باقلاء	٥٠٠
موز	١٥٠٠	شوندر	٥٠٠
كيوي	٢٠٠٠	شلغم	٥٠٠
رمان عراقي	١٠٠٠	لهانة	٥٠٠
كستناء عراقي	٢٠٠٠	قرنابيط	٥٠٠
لالنكي	١٠٠٠	جزر	١٥٠٠
نارنج	٥٠٠	خس	٢٥٠
تمر زهدي	٥٠٠	فاصوليا	٢٠٠٠
تمر خستاوي	١٢٥٠	بطاطا	١٠٠٠

اسعار المعادن النفيسة مقابل الدينار العراقي

المعدن	سعر الـ(١)غم	المعدن	سعر الـ(١)غم
بلاتين	٨٠٠٠٠	ذهب عيار ١٨	٣٥٠٠٠
ذهب عيار ٢٤	٤٥٠٠٠	ذهب عيار ١٤	٣٠٠٠٠
ذهب عيار ٢١	٤٠٠٠٠	ذهب عيار ١٢	٢٥٠٠٠
فضة	١٨٠٠		

(اسعار الأحجار الكريمة بالـ(دولار

النوع	الوزن	السعر	النوع	الوزن	السعر
ماس	قيراط	١٢٠٠	سندلس تركي	عقد ٣٠ غم	٣٥
لؤلؤ	١ غم	٣٠٠	كهرب الماني	١ غم	
مرجان	١ غم	١٠	كهرب روسي	١ غم	
زمرد كولومبي	١ غم	٥	كهرب بولوني	١ غم	
زمرد هندي	١ غم	٣	شذر	٣٠ غم	٨
ياقوت احمر	١غم	٢	فيروز	١٠ غم	٥
عقيق سليمان	عقد ١٥ غم	٧٠	عقيق	١٠ غم	١٠

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٧٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٣٥,٠٠٠
رز فيتنامي	٥٠ كغم	٢٠,٠٠٠
رز تايلندي	٥٠ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت طعام	١٥ كغم	٩,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٤٨,٠٠٠
شاي	١ كغم	٨٠٠٠
معجون طماطة	٩٥٠ غم	٣٠٠٠
دجاج عراقي	١ كغم	٣٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٣٢٥٠
دجاج اميركي	١ كغم	٣٠٠٠
بيض	٣٠ بيضة	٦٠٠٠
شعرية عراقية	١ كغم	٥٠٠